

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/4/RUS/2
22 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة

جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة
١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

الاتحاد الروسي

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من الوثائق الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخلاف ما يرد منها في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وقد ذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وروعي في إعداد هذا التقرير أن دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أُخذت في الاعتبار أيضاً آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى معلومات عن مسائل محددة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو إلى المستوى المنخفض للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(١)

المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان ^(٢)	تاريخ التصديق أو الانضمام أو الخلافة	الإعلانات/التحفظات لهيئات المعاهدات	الاعتراف بالاختصاصات المحددة
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	٤ شباط/فبراير ١٩٦٩	نعم (الفقرة ١ من المادة ١٧)	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): نعم
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣	نعم (الفقرة ١ من المادة ٢٦)	-
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣	نعم (الفقرة ١ من المادة ٤٨)	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٤١): نعم
البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١	نعم (المادة ١)	-
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١	لا يوجد	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤	لا يوجد	إجراءات التحقيق (المادتان ٨ و٩): نعم
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٣ آذار/مارس ١٩٨٧	لا يوجد	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٢١): نعم شكاوى الأفراد (المادة ٢٢): نعم إجراءات التحقيق (المادة ٢٠): نعم
اتفاقية حقوق الطفل	١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠	لا يوجد	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	الإعلان ملزم بموجب المادة ٣: ١٨ سنة	-

المعاهدات الأساسية التي ليس الاتحاد الروسي طرفاً فيها: البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة	التصديق أو الانضمام أو الخلافة
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	نعم
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	لا
بروتوكول باليرمو ^(٣)	نعم
اللاجئون وعدمهم الجنسية ^(٤)	نعم، باستثناء اتفاقيتي عام ١٩٥٤ و عام ١٩٦١
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها ^(٥)	نعم
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ^(٦)	نعم
اتفاقية اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) لمكافحة التمييز في مجال التعليم	نعم

١- شجعت لجنة القضاء على التمييز العنصري^(٧) ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٨) الاتحاد الروسي على أن يصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وشجعت لجنة مناهضة التعذيب على أن يصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب^(٩).

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٢- في عام ٢٠٠٦، أحاطت المفوضة السامية لحقوق الإنسان علماً بأن الدستور يكفل حقوق وحرمان المواطنين الروس^(١٠). ورحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بإجازة الاحتجاج مباشرة بالمعاهدات الدولية في المحاكم المحلية^(١١).

جيم - الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان وهيكلها

٣- رحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بإنشاء منصب المفوض الاتحادي لحقوق الإنسان ("أمين المظالم")^(١٢)، الذي اعتمده لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية في الفئة "باء" في عام ٢٠٠١. وبطلب من أمين المظالم، أُعيد النظر في فئة اعتماده أثناء انعقاد دورة اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(١٣).

٤- ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري بإنشاء إطار مؤسسي لحماية حقوق الأقليات العرقية والشعوب الأصلية^(١٤). ولاحظت اليونيسيف أن تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق الطفل لا يزال دون المستوى وأن البنى المسؤولة عن قضايا حقوق الطفل لم تتطور بقدر كافٍ بعد^(١٥).

دال - التدابير السياساتية

٥- في عام ٢٠٠٥، رحبت لجنة حقوق الطفل بإدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية^(١٦). وفي عام ٢٠٠٢، رحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بخطة العمل الوطنية الرامية إلى زيادة تمثيل النساء اللواتي في مناصب صنع القرار^(١٧).

٦- ولاحظ البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ أن مبادرات أُطلقت لمساعدة المناطق الأسوأ حالاً^(١٨).

٧- وأشار تقرير صادر في عام ٢٠٠٧ عن البرنامج المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز إلى أن وزارات النقل والتنمية الإقليمية والمالية والدفاع قد بدأت تنخرط في التخطيط الاستراتيجي المتعلق بالإيدز^(١٩).

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة ^(٢٠)	آخر تقرير قُدّم ونُظر فيه	آخر ملاحظات ختامية	رد المتابعة	حالة الإبلاغ
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠٠١	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	-	تأخر تقديم التقرير الخامس منذ عام ٢٠٠٨
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	٢٠٠٢	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	قُدّم التقرير السادس، الذي كان موعد تقديمه قد حل في عام ٢٠٠٧، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ومن المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠٩
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠٦	آب أغسطس ٢٠٠٨	-	يحل موعد تقديم التقرير الموحد الذي يضم التقارير من العشرين إلى الثاني والعشرين في عام ٢٠١٢
لجنة حقوق الطفل	٢٠٠٤	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	-	يحل موعد تقديم التقرير الموحد الذي يضم التقريرين الرابع والخامس في عام ٢٠١٢
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	١٩٩٩	شباط/فبراير ٢٠٠٢	-	تأخر تقديم التقريرين السادس والسابع منذ عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، على التوالي.
لجنة مناهضة التعذيب	٢٠٠٦	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	آب/أغسطس ٢٠٠٧	يحل موعد تقديم التقرير الخامس في عام ٢٠١٠
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	-	-	-	يحل موعد تقديم التقرير الأولي في عام ٢٠١٠

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

وُجّهت دعوة دائمة	لا
آخر الزيارات أو تقارير البعثات	المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة (١٧-٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛
	المقرر الخاص المعني بالعنصرية (١٢-١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)؛ المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (١٩-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨).
الزيارات المتفق عليها من حيث المبدأ	الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛ ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً.
	المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (تم تسلّم الدعوة في أيار/مايو ٢٠٠٦ ولم يتم الاتفاق بعد على التواريخ).

الزيارات المطلوبة والتي لم يتفق عليها بعد	المقرر الخاص المعني بالنفايات السامة، طُلبت في عام ٢٠٠٥؛ المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة، طُلبت في عام ٢٠٠٠، أُرسلت رسائل متابعة في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؛ المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية، طُلبت في عام ٢٠٠٦؛ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، طُلبت في عام ٢٠٠٨.
تيسير البعثات/التعاون أثناء البعثات	أعرب المقررون الخاصون عن امتنانهم للحكومة لتعاونها أثناء الزيارات التي قام بها كل منهم.
متابعة الزيارات	
الردود على رسائل الادعاءات والنداءات العاجلة	أُرسل نحو ١٠٧ بلاغات خلال دورية الأربع سنوات. وإضافة إلى البلاغات المرسله فيما يخص فئات معينة، شملت هذه البلاغات ٢١١ فرداً، منهم ٥٧ امرأة. وفي الفترة موضوع الاستعراض، ردت الحكومة على ٧٩ بلاغاً (٧٣ في المائة).
الردود على الاستبيانات المتعلقة بالقضايا المواضيعية ^(٢١)	أجاب الاتحاد الروسي عن ٦ استبيانات من أصل ١٢ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات ^(٢٢) بموجب الإجراءات الخاصة خلال فترة الاستعراض، ضمن الآجال المحددة ^(٢٣) .

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

- ٨- زارت المفوضية السامية السابقة لحقوق الإنسان الاتحاد الروسي مرتين، في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦. واشتملت البعثة الثانية على زيارة إلى جمهوريات الشيشان وإنغوشيتيا وأوسيتيا الشمالية^(٢٤). وصار لحقوق الإنسان حضور في فريق الأمم المتحدة القطري في موسكو لمساعدة الفريق في إدماج حقوق الإنسان في برامج وأنشطته وفي بناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني. وكمتابعة لزيارة المفوضية السامية، تم الاتفاق على إطار للتعاون مع الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٧ وإيفاد مستشار في حقوق الإنسان. ويركز برنامج العمل على سيادة القانون؛ وعلى المساواة والتسامح؛ وعلى التثقيف والإعلام بشأن حقوق الإنسان^(٢٥).
- ٩- وفي العوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، دفع الاتحاد الروسي مساهمات مالية إلى مفوضية حقوق الإنسان^(٢٦).

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

- ١٠- في عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها من استمرار الأفكار النمطية والمواقف التمييزية إزاء دور المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع^(٢٧). وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها لكون الدستور لا يمنع صراحةً التمييز على أساس الجنس^(٢٨). وفي عام ٢٠٠٣، ظلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قلقة بشأن عدم المساواة بين الجنسين^(٢٩).
- ١١- وفي عام ٢٠٠٦، لاحظ المقرر الخاص المعني بالعنصرية أن الدولة لا تنتهج سياسة عنصرية، لكن المجتمع يواجه ميلاً شديداً نحو العنصرية وكره الأجانب، من أوضح مظاهره العدد المتزايد من الجرائم والاعتداءات المرتكبة بدوافع عنصرية^(٣٠). وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري واليونيسيف إلى دواعي قلق مماثلة^(٣١).

١٢- ومع أن جهوداً قد بُذلت لتعزيز التشريعات، وبخاصة القانون الجنائي، لاحظ المقرر الخاص المعني بالعنصرية أن تلك الجهود لم تتناول بالقدر الكافي الأشكال غير العنيفة من التمييز. ويعكس عدد من النصوص التشريعية وسياسات الدولة والإجراءات الإدارية وجود تمييز راسخ. ولاحظ المقرر الخاص التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الشديد الذي تواجهه الأقليات العرقية وغيرها من المجموعات التي يمارس عليها التمييز^(٣٢). وفي عام ٢٠٠٨، أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن ينظر الاتحاد الروسي في اعتماد تشريع شامل لمكافحة التمييز^(٣٣).

١٣- وفي عام ٢٠٠٨، لاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري أن أفراد الأقليات العرقية، كالشيشان وغيرهم من الأشخاص من منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، إلى جانب الروما والأفارقة، لا يزالون يعانون من المغالاة في عمليات التحقق من الهوية والتوقيف والاحتجاز والمضايقة التي يقوم بها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين^(٣٤).

١٤- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري الدولة بأن تكثف جهودها لمكافحة خطاب الكراهية ذي الدوافع العرقية^(٣٥).

١٥- وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها بشأن ورود تقارير تفيد أن الشرطة، في كثير من الأحيان، ترغب عن تسجيل الإقامة للشيشان ولأشخاص آخرين ينحدرون من القوقاز وللروما والأتراك المشكيت واليزيديين والأكراد والهمشيل في كراسنودار كراي وللطاجيك وغير المواطنين من أفريقيا وآسيا، وكذلك لطالبي اللجوء واللاجئين^(٣٦).

١٦- وأبدت لجنة حقوق الطفل بقلقها إزاء التقارير التي أفادت وقوع حوادث تمييز في حق الأطفال والأسر التي لا تملك رخص إقامة وكذلك في حق الأطفال من مختلف الأقليات الدينية أو العرقية^(٣٧).

١٧- وشعرت لجنة القضاء على التمييز العنصري بالقلق بشأن تقارير تفيد بأن مواطني الاتحاد السوفياتي السابق الذين لم يحصلوا على الجنسية الروسية في أوائل التسعينات من القرن الماضي يُمنعون من اتباع الإجراءات المبسطة لمنح الجنسية الروسية إذا تعذر عليهم إثبات تسجيل إقامتهم^(٣٨).

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

١٨- في عام ٢٠٠٣، أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الاتحاد الروسي بأن يُلغى عقوبة الإعدام بحكم القانون وبأن ينضم إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٣٩). وقدمت الدولة في عام ٢٠٠٥ معلومات تشير إلى أن إصدار قانون يلغي عقوبة الإعدام هو أحد الأهداف المتوخاة من الإصلاحات القضائية والقانونية الجارية^(٤٠).

١٩- وخلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أنه تم انتهاك الحق في الحياة في حالي وفاة حدثنا في مرافق احتجاز. ومع أن الاتحاد الروسي استجاب لطلب اللجنة بتقديم معلومات متتابعة، فإنه لم يقدم بعد جواباً مقنعاً بشأن أي من الحالتين ولا يزال حوار المتابعة مستمراً^(٤١).

٢٠- وفي عام ٢٠٠٦، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لعدة أسباب من بينها الادعاءات العديدة والمتواصلة والثابتة المتعلقة بارتكاب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لأفعال تعذيب وسوء معاملة^(٤٢). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها للادعاء الذي يفيد أن أشخاصاً دون سن الثامنة عشرة لا يزالون يتعرضون للتعذيب وللمعاملة القاسية أثناء وجودهم في حراسة الشرطة أو أثناء المرحلة السابقة للمحاكمة في عدة حالات^(٤٣). وأوصت لجنة مناهضة التعذيب الاتحاد الروسي بأن يعتمد نصوصاً قانونية واضحة تصف التدابير التي يجب أن تتخذها المحاكم إذا ما تبين أنه تم الحصول على الأدلة عن طريق التعذيب أو سوء المعاملة^(٤٤).

٢١- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب الاتحاد الروسي بتطبيق منهج عدم التهاون مطلقاً مع مسألة الإتهامك (*dedovshchina*) والتعذيب وسوء المعاملة في صفوف القوات المسلحة^(٤٥).

٢٢- وفي عام ٢٠٠٥، أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها بشأن اللجوء إلى التعذيب وسوء المعاملة في المدارس الداخلية وغيرها من المؤسسات التعليمية^(٤٦)، بما في ذلك اعتداء المربيين^(٤٧). كما شعرت اللجنة بالقلق لأن إيقاع العقاب البدني بالأطفال لا يزال أمراً مقبولاً في المجتمع^(٤٨).

٢٣- وأعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، عقب الزيارة التي قامت بها إلى جمهورية الشيشان في عام ٢٠٠٦، عن قلقها بشأن استخدام التعذيب من أجل انتزاع اعترافات ومعلومات، وبشأن تهريب من يقدمون شكاوى ضد موظفين عامين^(٤٩). وشعرت لجنة مناهضة التعذيب بالقلق لتلقي تقارير موثوقة عن وجود أماكن احتجاز غير رسمية في شمال القوقاز وإزاء الادعاءات التي تقول إن من يُحتجزون في تلك المرافق يواجهون التعذيب أو سوء المعاملة^(٥٠). وفي عام ٢٠٠٣، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها العميق بشأن عمليات القتل خارج إطار القضاء، وحالات الاختفاء والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب، في جمهورية الشيشان^(٥١). وقال الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٥ إن تدابير مناسبة قد أُتخذت من أجل معالجة دواعي القلق تلك^(٥٢).

٢٤- وفي عام ٢٠٠٦، أعربت لجنة مناهضة التعذيب أيضاً عن قلقها بسبب ورود ادعاءات عديدة ومتواصلة وثابتة تفيد حدوث عمليات اختطاف واختفاء قسري في جمهورية الشيشان، خاصة أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، على يد موظفين عموميين أو بتحريض منهم أو بموافقتهم أو قبولهم الضمني، وبسبب عدم التحقيق في تلك الادعاءات وعدم معاقبة الجناة^(٥٣). وأحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى الحكومة بلاغاً يدعى فيه أن أفراد الجيش الاتحادي في الشيشان^(٥٤) يتسببون في العديد من حالات الاختفاء القسري. ولاحظ الفريق العامل أن هناك ادعاءات باختفاء ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص منذ عام ١٩٩٩^(٥٥). ويقال إن الأشخاص المحتجزين يتعرضون لسوء المعاملة وإهم قد يُقتلون في نهاية الأمر. ولم يتم تسلم أي رد من الحكومة بشأن هذا الادعاء^(٥٦). وفي عام ٢٠٠٧، أعرب الفريق العامل عن قلق عميق بشأن استمرار حدوث حالات جديدة في الاتحاد الروسي، وشجع الحكومة على أن تقوم بخطوات باتجاه توضيح الحالات التي لم يبت فيها بعد، بما فيها العدد الكبير من الحالات التي لم تحسم والتي نشأت عن النزاعات الدائرة في شمال القوقاز^(٥٧). وفي عام ٢٠٠٨، ظل الفريق العامل يعرب عن قلقه بشأن تعليق التحقيقات في حالات الاختفاء^(٥٨). وفي عام ٢٠٠٥، شعرت لجنة حقوق الطفل بالقلق أيضاً لتلقي تقارير عن حالات توقيف واختفاء عدد من الشباب يُشتبه في وجود صلة بينهم وبين المجموعات المتمردة على يد أفراد قوات الأمن^(٥٩).

- ٢٥ - وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها بسبب قلة تحديد وتعليم المناطق الملوغمة وعدم كفاية الجهود المبذولة لإزالة الألغام في الشيشان وفي شمال القوقاز^(٦٠).
- ٢٦ - وفي عام ٢٠٠٦، لاحظت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة أنه، في حين أن النساء يتعرضن للعنف في بيوتهن بالأساس، فإن هناك تقارير تفيد بأنهن يتعرضن لأشكال عديدة من العنف في المجتمع ككل، بما في ذلك الاتجار والاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف أثناء تنفيذ العمليات العسكرية في شمال القوقاز والعنف في السجون^(٦١).
- ٢٧ - وأشارت أيضاً إلى أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كليهما قد أعربتا عن قلقهما بشأن ارتفاع نسبة العنف المتزلي وانعدام الحماية القانونية^(٦٢). فعدم وجود قانون محدد يساهم في الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُرتكب في نطاق الحياة الخاصة. وانعدام مثل ذلك القانون يُثني النساء عن السعي إلى الانتصاف ويعزز تقاعس أفراد الشرطة أو حتى رفضهم التعامل بجدية مع هذه المشكلة لأنهم لا يعتبرونها جريمة^(٦٣). وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان بدوره مشكلة العنف المتزلي المؤلمة والتي طال أمدها^(٦٤).
- ٢٨ - واستنتجت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن هناك انتهاكاً لحق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه في ثلاث حالات شملت جملة أمور منها عدم إطلاع صاحب الشكوى على أسباب توقيفه أو على أي من التهم الموجهة إليه والتوقيف والاحتجاز غير القانونيين والمنع من الاتصال بمحام. وفي حين أن الاتحاد الروسي رد على طلب اللجنة الحصول على معلومات متابعة في الحالات الثلاث جميعها، فإنه لم يقدم بعد رداً مقنعاً بشأن أي منها، ولا يزال حوار المتابعة مستمراً^(٦٥).
- ٢٩ - وخالج القلق لجنة مناهضة التعذيب بشأن ما ورد عن ممارسة احتجاز أشخاص بسبب عدم استجابتهم لشروط نظام تسجيل الإقامة^(٦٦).
- ٣٠ - ومع أن لجنة مناهضة التعذيب تحيط علماً بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة، فإن القلق لا يزال يساورها بسبب استمرار الاكتظاظ وعدم كفاية الرعاية الصحية في المؤسسات العقابية^(٦٧).
- ٣١ - ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب الاكتظاظ وظروف المعيشة غير اللائقة التي يعاني منها المرضى في المستشفيات النفسية، بمن فيهم الأطفال، بالإضافة إلى فترات الحبس الطويلة^(٦٨).
- ٣٢ - وشعرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالقلق إزاء العدد الكبير من الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي أو لاستغلال عملهم، وبصورة رئيسية الاتجار مع وجهات خارج البلد^(٦٩).
- ٣٣ - وشعرت لجنة حقوق الطفل بالقلق إزاء العدد الكبير من الأطفال والشباب الذين يتم استغلالهم في تجارة الجنس^(٧٠)، وإزاء تزايد عدد الأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع وعدم حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية العامة^(٧١).

٣- إقامة العدل والإفلات من العقاب وسيادة القانون

٣٤- في عام ٢٠٠٨، أحاط المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين علماً بمبادرات الإصلاح الأخيرة، لكنه شعر بالقلق لأسباب منها عدم تساوي فرص الوصول إلى المحاكم؛ وارتفاع نسبة قرارات المحاكم التي لا تنفذ؛ والتقارير الواردة عن التدخل السياسي وغير ذلك من الانتقادات التي تتعلق بشفافية عملية اختيار القضاة، والمقترحات المتعلقة بتعديل القانون الاتحادي الصادر في عام ٢٠٠٢ والمنظم لأنشطة محامي الدفاع وهي المقترحات التي قد تهدد استقلال المحامين^(٧٢). وفي عام ٢٠٠٦، ساور القلق لجنة مناهضة التعذيب بشأن نظام ولاية القضاة وأثره على استقلال السلطة القضائية ونظام انتخاب المحلفين^(٧٣).

٣٥- وظلت لجنة مناهضة التعذيب تشعر بالقلق إزاء عدم نص قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠١ على حدود إلزامية على الاحتجاز السابق للمحاكمة^(٧٤). ولاحظت اللجنة أموراً من بينها حيلولة القوانين والممارسات دون اتصال المحتجزين بمحاميتهم وأقربائهم، فضلاً عما ورد من تقارير عن اتخاذ إجراءات انتقامية في حق محامي الدفاع الذين يدعون تعرض موكلهم للتعذيب أو لسوء المعاملة^(٧٥).

٣٦- واستنتجت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه حدث انتهاك للحق في محاكمة عادلة في حالة واحدة. ومع أن الاتحاد الروسي استجاب لطلب اللجنة تزويدها بمعلومات متابعة، فإنه لم يقدم بعد رداً مقنعاً ولا يزال حوار المتابعة مستمراً^(٧٦).

٣٧- وفي عام ٢٠٠٥، لاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين يتعسفون في استعمال سلطاتهم ويفلتون من العقاب وأنه ليست هناك سبل انتصاف فعالة متاحة للمدنيين الذين ينتهك موظفو الدولة حقوقهم^(٧٧). كما لاحظ الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في عام ٢٠٠٦ أن ممارسة الاختفاء في الشيشان تحدث في ظل إفلات شامل من العقاب^(٧٨).

٣٨- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء عدم دفع تعويضات كافية لضحايا التعذيب الذين تعترف بهم المحكمة الدستورية، وإزاء عدم وجود تدابير مناسبة لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب^(٧٩).

٣٩- وشجعت لجنة مناهضة التعذيب الاتحاد الروسي على أمور منها التعجيل بإصلاح نظام قضاء الأحداث من أجل السماح بمحاكمة المتهمين دون سن الثامنة عشرة من قبل نظام قضاء خاص بالأحداث وإنشاء نظام فعال للعقوبة البديلة^(٨٠). وفي هذا الصدد، لاحظت اليونسيف في عام ٢٠٠٨ أن نظام قضاء الأحداث لا يزال مسألة خاضعة للنقاش^(٨١).

٤- الحق في حرمة الحياة الخاصة وفي الزواج وفي الحياة الأسرية

٤٠- ذكرت اليونسيف أن حق الطفل في أن يعيش في كنف أسرته، وهو حق رئيسي، لا يغطي بالحماية الكافية^(٨٢). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لتزايد عدد الأطفال المودعين لدى مؤسسات الرعاية وإخفاق الجهود التي بُذلت في سبيل تنفيذ سياسة وطنية للتوقف عن تكليف مؤسسات برعاية الأطفال^(٨٣). وأثارت اليونسيف دواعي قلق مماثلة^(٨٤).

٥- حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة وفي الحياة السياسية

٤١- في عام ٢٠٠٦، أعربت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقها لأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، على ما يبدو، لا تفتأ تزداد ضعفاً ولأن هناك تقارير تفيد أن المدافعين وأسره يتعرضون لتهديد شبه دائم من فاعلين تابعين للدولة وآخرين غير تابعين لها^(٨٥). وظلت الممثلة الخاصة تعرب عن قلقها الشديد خاصة بشأن المحامين الذين يعملون على الدفاع عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين يحاولون توثيق انتهاكات حقوق الإنسان^(٨٦). وقد سبق أن أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء كثرة تعرض الصحفيين للمضايقات والاعتداءات العنيفة وجرائم القتل^(٨٧). وأشار مركز الأمم المتحدة للإعلام إلى أن تعرض أمن الصحفيين للخطر لم يزل يشكل خطراً حقيقياً على حرية الصحافة في الاتحاد الروسي^(٨٨).

٤٢- وفي عام ٢٠٠٨، ناشدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الحكومة أن تشرع في إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في جريمة قتل الصحفية أتنا بوليتكوفسكايا وفي حالات تهديد واعتداء أخرى تعرض لها صحفيون^(٨٩). وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان قد قالت إن مثل ذلك الإجراء سيكون رسالة واضحة من أجل مناهضة الإفلات من العقاب وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان^(٩٠). وأعربت الممثلة الخاصة عن قلق شديد إزاء العلاج النفسي الذي يخضع له المدافعون عن حقوق الإنسان بعد احتجازهم وحثت الحكومة على وقف أي تورط في تلك الحالات^(٩١).

٤٣- وأعربت الممثلة الخاصة عن أشد القلق بخصوص قوانين ولوائح التسجيل التي قد يكون الغرض الوحيد منها إخماس المنتقدين وكبح حركات المجتمع المدني^(٩٢). كما أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن دخول القانون المنظم لأنشطة المنظمات غير التجارية حيز النفاذ في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ما زاد من حرية الدولة في التدخل في أنشطة المنظمات غير الحكومية وفي إعاقتها بشدة^(٩٣).

٤٤- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن تعريف عبارة "نشاط متطرف" الواردة في القانون الاتحادي الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٢ "المتعلق بمكافحة الأنشطة المتطرفة" تعريف غامض لدرجة لا تسمح بحماية الأفراد والجمعيات من التعسف في تطبيقه^(٩٤).

٤٥- كما لاحظت اللجنة بقلق إغلاق عدد من شركات الإعلام المستقلة في السنوات السابقة وتعاضم تحكم الدولة في المنافذ الإعلامية الرئيسية^(٩٥).

٦- الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية

٤٦- في عام ٢٠٠٣، ظلت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قلقة بشأن معدلات البطالة المرتفعة نسبياً، لا سيما في صفوف الشباب، والنساء، والأشخاص الذين شارفوا سن التقاعد، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت اللجنة عن قلقها أيضاً بسبب التفاوتات الكبيرة في معدلات البطالة بين الأقاليم^(٩٦)، وبسبب تدني مستوى الأجور^(٩٧).

٤٧- وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها بشأن ورود تقارير تفيد بأن غير المواطنين والعاملين من الأقليات العرقية كثيراً ما تُفرض عليهم ظروف عمل يطبعها الاستغلال ويتعرضون للتمييز عند التوظيف^(٩٨). وأوصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاتحاد الروسي بزيادة الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان للعاملين في سوق العمل غير الرسمية ولحماية حقوق المهاجرين ومصالحهم القانونية^(٩٩).

٤٨- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها العميق لأن النساء يشكلن الأغلبية الساحقة من العاملين في الوظائف الأدنى مستوى والأدنى أجراً في مختلف أقسام القطاع العام. وحثت على سن قانون لتحقيق التكافؤ في فرص العمل^(١٠٠).

٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

٤٩- في عام ٢٠٠٣، ظلت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشعر بالقلق إزاء المبالغ غير الكافية التي تُدفع كمعاشات ومزايا اجتماعية^(١٠١).

٥٠- ولاحظ البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يحققه البلد ووتيرة النمو الاقتصادي المسجلة في الآونة الأخيرة لا يمكن أن يبررا وجود جيوب الفقر الواسعة التي شوهدت في عدة مناطق وفئات اجتماعية^(١٠٢). وأعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لكون الفروق المتزايدة في الدخل تؤثر على مستوى المعيشة في جزء كبير من المجتمع الروسي^(١٠٣). وفي عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء تأنيث الفقر، وهو ما ذكره أيضاً تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٦^(١٠٤)، وإزاء فقر النساء المسنات^(١٠٥).

٥١- وأعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها من التدهور العام في درجة توفر وإتاحة الرعاية الصحية، ولاحظت بقلق أن المستشفيات والمستوصفات في المناطق الفقيرة لا تملك في أحيان كثيرة مخزوناً من جميع العقاقير الأساسية^(١٠٦). وظل القلق يساور اللجنة بشأن ارتفاع معدل الإصابة بداء السل، خاصة في السجون، في الشيشان وفي مناطق الشمال النائية، وخصوصاً داخل مجتمعات الشعوب الأصلية^(١٠٧).

٥٢- وأعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها بسبب ارتفاع معدلات وفيات المواليد والوفيات النفاسية ولأن الإجهاد غير المأمون يظل سبباً رئيسياً في الوفيات النفاسية^(١٠٨). ولاحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المشاكل الرئيسية في مجال الصحة الإنجابية ترتبط بالصحة الإنجابية وبصحة المراهقين وانتشار فيروس نقص المناعة البشري وبالصحة النفاسية^(١٠٩).

٥٣- وأشارت اليونيسيف إلى أن الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والأطفال المتأثرين بذلك الفيروس يواجهون الوصم وهو ما يدفع الآباء إلى التخلي عنهم في المستشفيات^(١١٠). وأثارت لجنة حقوق الطفل دواعي قلق مماثلة^(١١١).

٥٤ - وحثت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاتحاد الروسي على زيادة الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة من لا مأوى لهم^(١١٢). وفي عام ٢٠٠٨، ذكرت نشرة "الأمم المتحدة في روسيا" أن المشاكل المتعلقة بتشريعات السكن والتعويضات بالغة الحدة خاصة في جمهورية الشيشان^(١١٣).

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٣، ناشدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاتحاد الروسي أن يضمن دفع تعويضات كافية وفي الوقت المناسب وعلى النحو الواجب لجميع الأشخاص الذين دُمرت ممتلكاتهم أثناء العمليات العسكرية في الشيشان^(١١٤).

٥٦ - وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء تدمير مستوطنات الروما في مدن ومناطق عديدة، وإزاء الآثار غير المتناسبة التي قد تخلفها عمليات الهدم والإخلاء القسري تلك على الأسر المعنية^(١١٥).

٨- الحق في التعليم وفي المشاركة في حياة المجتمع الثقافية

٥٧ - في عام ٢٠٠٥، أوصت لجنة حقوق الطفل الاتحاد الروسي باتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لضمان مجانية التعليم الابتدائي^(١١٦). وفي عام ٢٠٠٣، ظل القلق يساور لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب ورود تقارير أفادت أن عدداً كبيراً من الأطفال لا يذهبون إلى المدارس بسبب الهجرة، والإهمال، ولكونهم بلا مأوى^(١١٧). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء عدد المراهقين الأميين وإزاء الزيادة في نسبة الفتيات بينهم^(١١٨).

٥٨ - ولاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري بقلق التقارير الواردة عن فصل أطفال الأقليات العرقية لا سيما أطفال الروما، ووضعهم في صفوف تقوية خاصة، وعن حالات حُرْم فيها أطفال الأقليات العرقية الذين لم يقيم أبائهم بتسجيل الإقامة من التعليم بقرار من السلطات المحلية وذلك بالرغم من تعليمات مخالفة صادرة عن وزارة التعليم الاتحادية^(١١٩).

٥٩ - وأشارت اليونيسيف إلى أن الصعوبات المادية التي يعانيها الأطفال المعوقون تؤدي أيضاً إلى عزلهم عن المجتمع^(١٢٠). وأوصت لجنة حقوق الطفل الاتحاد الروسي بأن يوفر فرصاً تعليمية متساوية للأطفال ذوي الإعاقة، بوسائل من بينها إلغاء ممارسة "المدارس التقويمية" أو "المساعدة"^(١٢١).

٦٠ - وأشادت اليونيسيف إلى أنه كثيراً ما يُنتهك حق الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والأطفال المتأثرين به في التعليم^(١٢٢).

٩- الأقليات والشعوب الأصلية

٦١ - لاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري بقلق التقارير الواردة بشأن عمليات تفتيش المؤسسات التجارية التي يملكها جورجيون وطلبات الشرطة الحصول على قوائم بأسماء الطلاب الجورجيين، وعمليات التحقق من الهوية، وتدمير وثائق الهوية، والاحتجاز في ظروف لا إنسانية، وعمليات الترحيل بإجراء مبسّط وغير ذلك من الإجراءات القمعية التي اتخذت في حق مواطنين جورجيين وأشخاص من أصل جورجي في عام ٢٠٠٦^(١٢٣).

٦٢- وشعرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالقلق إزاء الظروف الهشة التي تعيش فيها مجتمعات الشعوب الأصلية^(١٢٤). وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري الحكومة بمجملة تدابير منها إعادة إدراج مفهوم استغلال الشعوب الأصلية للأراضي مجاناً في قانون الأراضي المنقح والقانون المتعلق بأقاليم الاستغلال التقليدي للموارد الطبيعية؛ والسعي إلى الحصول على موافقة مجتمعات الشعوب الأصلية عن علم وبملاء إرادتها وإعطاء الاعتبار الأول لاحتياجاتها الخاصة قبل منح تراخيص لشركات خاصة للقيام بأنشطة اقتصادية في أقاليم تشغلها تلك المجتمعات أو تستغلها تقليدياً؛ وضمان أن تنص اتفاقات الترخيص على دفع تعويض مناسب للمجتمعات المتضررة منها^(١٢٥).

٦٣- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري الاتحاد الروسي بأن يفكر في بدء العمل بنظام المقاعد المضمونة أو الحصص الإلزامية حتى يكفل تمثيل الشعوب الأصلية الصغيرة في الشمال وفي سيبيريا وفي أقصى الشرق في الهيئات التشريعية إلى جانب الفرع التنفيذي والخدمات العامة^(١٢٦).

١٠- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٦٤- أشار تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادر في عام ٢٠٠٧ إلى أن الاتحاد الروسي يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالمهجرة الاقتصادية والدخول غير القانوني^(١٢٧).

٦٥- وفي عام ٢٠٠٣، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها بشأن التأخير الكبير في معالجة طلبات اللجوء^(١٢٨). وذكر تقرير للمفوضية صدر في عام ٢٠٠٧ أن وضع طالبي اللجوء لم يتحسن بدرجة كبيرة وأن معدلات الاعتراف بمركز اللاجئ لا تزال متدنية جداً^(١٢٩).

٦٦- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها من استخدام الطرد الإداري على نطاق واسع وعام في حالة المخالفات البسيطة لقواعد الهجرة إلى البلد^(١٣٠).

٦٧- وأوصت لجنة حقوق الطفل الاتحاد الروسي بأن يكفل استفادة القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم من الإجراء الوطني لتحديد مركز اللاجئ وما يترتب على ذلك من مساعدة، وبأن يكفل منح جميع الأشخاص المشردين داخلياً في الشيشان شهادات ميلاد لأطفالهم الذين وُلدوا في إنغوشيتيا^(١٣١).

١١- الأشخاص المشردون داخلياً

٦٨- أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها بشأن التقارير التي تفيد أن الأشخاص المشردين داخلياً من الشيشان يُكروهون أحياناً على العودة ومغادرة مراكز الإيواء المؤقتة في إنغوشيتيا وغروزني، ولأنه لا يحق للأشخاص المشردين داخلياً في الشيشان الحصول على مركز المهاجر هجرة قسرية ولأن المشردين خارج الشيشان يجرمون أحياناً من هذا الحق^(١٣٢).

٦٩- وأشار تقرير لمفوضية شؤون اللاجئين صدر في عام ٢٠٠٧ إلى أن الوضع الأمني في شمال القوقاز لا يزال مضطرباً وأن الأشخاص المشردين داخلياً والأشخاص العائدين لا يزالون يعتمدون على المساعدة الإنسانية والحماية. بيد أنه لم يكن من الممكن أن تلي المساعدة الإنسانية وحدها احتياجات الناس الذين يهيمون مفوضية شؤون اللاجئين في الشيشان وكان دعم التعافي ضرورياً لإعادة إدماج المشردين^(١٣٣).

١٢ - حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٧٠ - سلمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن فاعلين غير تابعين للدولة ضالعون أيضاً في الاعتداء على المدنيين وانتهاك حقوقهم، ولكنها كررت القول إن ذلك لا يعفي الاتحاد الروسي من التزاماته. وأعربت اللجنة عن قلقها لكون القانون الاتحادي المتعلق بـ "مكافحة الإرهاب" يتضمن نصاً يعفي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأفراد الجيش من المسؤولية عن الضرر الذي يحصل أثناء عمليات مكافحة الإرهاب^(١٣٤). وأخبر الاتحاد الروسي اللجنة بأن ذلك القلق لا يستند إلى أساس وقدم مزيداً من المعلومات بشأن القانون^(١٣٥).

٧١ - وأعربت لجنة مناهضة التعذيب أيضاً عن قلقها إزاء هذا القانون الذي لا يعرض بوضوح مدى انطباق الضمانات التي يمنحها قانون الإجراءات الجنائية للمحتجزين على عمليات مكافحة الإرهاب؛ وبشأن الادعاءات التي تشير إلى شيوع ممارسة احتجاز أقارب المشتبه في تورطهم في الإرهاب^(١٣٦).

٧٢ - وأشار المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة إلى أن النساء، في شمال القوقاز، صرن أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب استراتيجية مكافحة الإرهاب التي اعتمدت رداً على التفجيرات الانتحارية التي قامت بها نساء من الشيشان^(١٣٧).

ثالثاً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

٧٣ - أفادت اليونيسيف بأن البلد لا يزال متخلفاً جداً عن الركب في المجال الاجتماعي، مثلما يتبين من إصلاحات النظام التي لم تكتمل (رفاه الطفل، الصحة، التعليم)^(١٣٨). وتشكل الديمغرافيا والصحة تحديين هامين من جملة تحديات أخرى كانهدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية وفقير الأطفال؛ وسوء خدمتي التعليم والصحة؛ واستشراء وباء فيروس نقص المناعة البشري بسرعة كبيرة^(١٣٩)؛ وتزايد أعداد الأطفال الذين يودعون في مؤسسات الرعاية^(١٤٠). وأشار المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة، في تقريره لعام ٢٠٠٧، إلى أن الضعف الاجتماعي وعدم المساواة في فرص الاستفادة من النمو الاقتصادي يُعتبران تحديين رئيسيين^(١٤١).

٧٤ - ولاحظ البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ أن البلد بحاجة إلى التغلب على المشاكل المؤسسية، ومن جملتها الفساد، وسوء إدارة القطاع العام. وهو بحاجة كذلك إلى إتمام إنشاء نظام قضائي فعال ومستقل بشكل تام. ونظراً إلى حجم البلد، فإن استدامة النمو وتحسين الخدمات الاجتماعية يعتمدان أيضاً على تقسيم الاستقلالية والمسؤولية تقسيماً رشيداً وثابتاً بين مستويي الحكومة الاتحادي ودون الوطني^(١٤٢).

٧٥ - وأفاد البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بأن التراجع الدائر في شمال القوقاز لم يزل يعرّض حقوق الإنسان والتنمية في المنطقة للخطر.

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

ألف - تعهدات الدولة

٧٦- في عام ٢٠٠٦، أفاد الاتحاد الروسي بأنه يولي قدراً كبيراً من الأهمية لتنمية التعاون الدولي البناء في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشار زيادة على ذلك إلى أن التعاون النشط مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسته^(١٤٣).

باء - توصيات محددة للمتابعة

٧٧- طلبت لجنة القضاء على التمييز العنصري من الاتحاد الروسي أن يقدم، بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، معلومات بشأن التدابير التي اتخذها لتنفيذ توصياتها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة التحريض على الكراهية العنصرية والعرقية والدينية؛ وبالعرف ذي الدوافع العنصرية؛ وبعمليات الهدم والإخلاء القسري التي شهدتها مستوطنات الروما^(١٤٤).

٧٨- وفي عام ٢٠٠٦، طلبت لجنة مناهضة التعذيب معلومات بشأن توصياتها المتعلقة بعدة أمور من بينها: الضمانات الممنوحة للمحتجزين؛ وإتهام الملتحقين بالجيش؛ والتعذيب وسوء المعاملة في القوات المسلحة؛ واستقلال هيئة الادعاء العام، والإفلات من العقاب؛ واستخدام ضمانات مكتوبة بشأن إعادة اللاجئين قسراً؛ والاعتداءات العنيفة على المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وقابلية القانون المنظم لأنشطة المنظمات غير التجارية للتطبيق؛ والوضع في جمهورية الشيشان^(١٤٥). وتم تسلّم ردود من الحكومة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٧٩- وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أرسلت الدولة رداً^(١٤٦)، استجابة لطلب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بأن يقدم الاتحاد الروسي معلومات بشأن عقوبة الإعدام والوضع في جمهورية الشيشان^(١٤٧)، فقررت اللجنة أنه لا حاجة إلى فعل المزيد^(١٤٨).

٨٠- وتسلم المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب معلومات من الحكومة بشأن الخطوات الإيجابية المتخذة، خاصة في مجال الإصلاح التشريعي وإصلاح السجون^(١٤٩). ونظراً للتقارير الواردة عن حالات الاختفاء في الشيشان، حث المقرر الخاص الحكومة على أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للتحقيق في حالات الاختفاء التي حدثت في الماضي وأن تنظر في إمكانية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأوصى المقرر الخاص الحكومة بأن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وكرر طلبه إجراء زيارة استجابة لدعوة الحكومة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦^(١٥٠).

٨١- وأصدرت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة توصيات عامة تتعلق بجملة أمور منها المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات. وتعلقت توصيات أخرى بالعنف المترلي والعنف ضد المرأة في شمال القوقاز^(١٥١).

٨٢- وأصدر المقرر الخاص المعني بالعنصرية توصيات تتعلق بأمور منها التنميط العنصري؛ والوقاية؛ والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتنفيذها؛ والاهتمام بسكان القوقاز وآسيا الوسطى وجماعة الروما؛ ودور الإعلام ومسؤوليته^(١٥٢).

٨٣- وأصدر المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين توصيات تتعلق بدعم الفريق العامل الجديد المعني بالإصلاح القضائي ومجلس مكافحة الفساد الذي كان حديث النشأة آنذاك؛ وبكيفية عمل النظام القضائي ككل؛ وبإنشاء آليات من أجل تنفيذ القرارات القضائية بشكل سريع وشامل؛ وباعتماد مشروع قانون يتعلق بإنشاء نظام لقضاء الأحداث؛ وبإنشاء نظام للمحاكم الإدارية من أجل مكافحة الفساد على نحو فعال؛ وبضمان مسؤولية موظفي الدولة. كما أوصى المقرر الخاص بعدم اعتماد التعديلات المقترح إجراؤها على القانون الاتحادي المنظم لأنشطة محامي الدفاع لعام ٢٠٠٢^(١٥٣).

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٨٤- أوصت لجنة حقوق الطفل الاتحاد الروسي بأن يسعى للحصول على المساعدة التقنية من البرنامج المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف، وغير ذلك من الهيئات^(١٥٤).

٨٥- وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المشاريع التي يدعمها تركز على سياسة السكان والتنمية والصحة الإنجابية بما في ذلك الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والأمراض المنقولة جنسياً، وعلى الدعوة والإنصاف الجنساني^(١٥٥).

٨٦- وأفادت اليونسيف بأنها تدعم العمليات الوطنية المراد بها تلبية احتياجات غالبية الأطفال المستضعفين، مع زيادة التركيز على تحليل السياسات وعلى الدعوة فيما يخص قضايا الرفاه الاجتماعي^(١٥٦).

Notes

¹ Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://untreaty.un.org/>.

² The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child

OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CPD	Optional Protocol to Convention on the Rights of Persons with Disabilities
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

³ Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

⁴ 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

⁵ Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

⁶ International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No.105 concerning the Abolition of Forced Labour, Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organize and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

⁷ Concluding observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, CERD/C/RUS/CO/19, para. 30.

⁸ Concluding observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, E/C.12/1/Add.94, para. 45

⁹ Concluding observations of the Committee against Torture, CAT/C/RUS/CO/4, para. 27.

¹⁰ E/CN.4/2006/12, para. 31.

¹¹ Concluding comments of the Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, A/57/38, para. 369. See also the concluding observations of the Human Rights Committee, CCPR/CO/79/RUS, para. 5 and E/C.12/1/Add.94, para. 4.

¹² CCPR/CO/79/RUS, para. 6. See also concluding observations of the Committee on the Rights of the Child, CRC/C/RUS/CO/3, para. 14.

¹³ Report of the Secretary-General on National Institutions for the promotion and protection of human rights, A/HRC/7/69, p. 51. For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/7/69, annex VIII, and A/HRC/7/70, annex I.

¹⁴ CERD/C/RUS/CO/19, para. 7.

¹⁵ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 2, para. 7.

¹⁶ CRC/C/RUS/CO/3, para.4.

¹⁷ A/57/38, para. 320.

¹⁸ 2008-2010 UNDP Country Programme for the Russian Federation, 2007, p. 2, available at [http://www.undp.ru/index.phtml?iso=RU&lid=1&pid=167&cmd=text&id=\\$200](http://www.undp.ru/index.phtml?iso=RU&lid=1&pid=167&cmd=text&id=$200).

¹⁹ UNAIDS *Annual Report 2006*, pp. 31 and 70, available at http://data.unaids.org/pub/Report/2007/2006_unaids_annual_report_en.pdf

²⁰ The following abbreviations have been used for this document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination
CESCR	Committee on Economic, Social and Cultural Rights
HR Committee	Human Rights Committee
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women
CAT	Committee against Torture
CRC	Committee on the Rights of the Child

²¹ The questionnaires included in this section are those which have been reflected in an official report by a special procedure mandate holder.

²² See (a) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities sent in 2006; (b) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants sent in 2006; (c) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons sent in 2006; (d) report of the Special Representative of the Secretary-General on human rights defenders (E/CN.4/2006/95 and Add.5), questionnaire on the implementation of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms sent in June 2005; (e) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people sent in August 2007; (f) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual exploitation sent in July 2005; (g) report of the Special Rapporteur on the right to education (E/CN.4/2006/45), questionnaire on the right to education for girls sent in 2005; (h) report of the Working Group on mercenaries (A/61/341), questionnaire concerning its mandate and activities sent in November 2005; (i) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs sent on July 2006; (j) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2005/78), questionnaire on child pornography on the Internet sent in July 2004; (k) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/7/8), questionnaire on assistance and rehabilitation programmes for child victims of sexual exploitation sent in July 2007; (l) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices, and (m) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/8/10), questionnaire on the right to education in emergency situations sent in 2007.

²³ Questionnaire on the right to education of persons with disabilities (A/HRC/4/29, para 47); questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants (A/HRC/4/24, para 9); questionnaire on the human rights of indigenous people (A/HRC/6/15, para 7); questionnaire on the right to education for girls (E/CN.4/2006/45, para 89); questionnaire on child pornography on the Internet (E/CN.4/2005/78, para 4); questionnaire on assistance and rehabilitation programmes for child victims of sexual exploitation sent in July 2007 (A/HRC/7/8, para 35).

²⁴ United Nations press release of 17 February 2006.

²⁵ See Framework for Cooperation with the Russian Federation for 2007 and beyond, available at <http://www.ohchr.org/EN/Countries/ENACARegion/Pages/RUFramework.aspx>.

²⁶ OHCHR, *Annual Report 2005*, p. 15 and *Annual Report 2006*, p. 158.

²⁷ A/57/38, para. 379.

- ²⁸ Ibid., para. 373.
- ²⁹ E/C.12/1/Add.94, para. 14.
- ³⁰ A/HRC/4/19/Add.3, paras. 69-70.
- ³¹ CCPR/CO/79/RUS, para. 24; CAT/C/RUS/CO/4, para. 23; CERD/C/RUS/CO/19, para. 18; UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 3, para. 10.
- ³² A/HRC/4/19/Add.3, paras. 75-77.
- ³³ CERD/C/RUS/CO/19, para. 11. See also ILO Committee of Experts on the Application of Convention and Recommendations, 2008, Geneva, Doc. No. 092008RUS111, para. 2.
- ³⁴ CERD/C/RUS/CO/19, para. 12. See also CCPR/CO/79/RUS, para. 24.
- ³⁵ CERD/C/RUS/CO/19, para. 16.
- ³⁶ Ibid., para. 22. See also E/C.12/1/Add.94, para. 12.
- ³⁷ CRC/C/RUS/CO/3, para. 23.
- ³⁸ CERD/C/RUS/CO/19, para. 23.
- ³⁹ CCPR/CO/79/RUS, para. 11.
- ⁴⁰ CCPR/CO/79/RUS/Add.1, p. 2.
- ⁴¹ Communication No.763/1997, Views adopted on 26 March 2002 and communication No.888/1999, Views adopted on 29 March 2004 (A/60/40).
- ⁴² CAT/C/RUS/CO/4, para. 9. See also CCPR/CO/79/RUS, para. 12; communication No. 888/1999, Views adopted on 17 March 2006 (A/61/40).
- ⁴³ CRC/C/RUS/CO/3, para. 32.
- ⁴⁴ CAT/C/RUS/CO/4, para. 21.
- ⁴⁵ Ibid., para.10.
- ⁴⁶ CRC/C/RUS/CO/3, para. 34.
- ⁴⁷ Ibid., para. 46.
- ⁴⁸ Ibid., para. 36.
- ⁴⁹ United Nations press release of 24 February 2006.
- ⁵⁰ CAT/C/RUS/CO/4, para. 24.
- ⁵¹ CCPR/CO/79/RUS, para. 13.
- ⁵² CCPR/CO/79/RUS/Add.1 pp. 2-4.
- ⁵³ CAT/C/RUS/CO/4, para. 24.
- ⁵⁴ A/HRC/4/41, paras. 353-359. See also A/HRC/7/2, para. 315.
- ⁵⁵ A/HRC/4/41, para. 354.
- ⁵⁶ Ibid., paras. 354-355.
- ⁵⁷ Ibid., para. 359.
- ⁵⁸ A/HRC/7/2, para. 317.
- ⁵⁹ CRC/C/RUS/CO/3, para. 68. See also A/HRC/Sub.1/58/23, paras. 16 and 32.
- ⁶⁰ CRC/C/RUS/CO/3, para. 68.
- ⁶¹ E/CN.4/2006/61/Add.2, para. 24. See also A/57/38, para. 391.
- ⁶² E/CN.4/2006/61/Add.2, para. 37.

- ⁶³ Ibid., para. 38. See also A/57/38 para. 389 and *UN in Russia*, “Translating economic growth into sustainable human development with human rights”, March-April 2008, No.2 (57), p. 14, available at http://www2.unrussia.ru/eng/Newsletter/02_2008/OON57.pdf.
- ⁶⁴ UNFPA submission to the UPR on Russian Federation, p. 3.
- ⁶⁵ Communication No.712/1996, Views adopted on 5 July 2004; communication No. 770/1997, Views adopted on 20 July 2000 (A/60/40). Communication No. 1218/2003, Views adopted on 1 November 2005 (A/61/40).
- ⁶⁶ CAT/C/RUS/CO/4, para. 24.
- ⁶⁷ Ibid., para.17. See also CCPR/CO/79/RUS, para. 15; Communication No.712/1996, Views adopted on 5 July 2004, A/60/40 and communication No.763/1997, Views adopted on 26 March 2002 (A/60/40).
- ⁶⁸ CAT/C/RUS/CO/4, para.18.
- ⁶⁹ CCPR/CO/79/RUS, para. 10. See also E/C.12/1/Add.94, para. 51 and UNFPA, *State of the World Population 2006*, p. 25, available at: <http://www.unfpa.org/swp/2006/english/introduction.html>
- ⁷⁰ CRC/C/RUS/CO/3, para. 78.
- ⁷¹ Ibid., para. 74.
- ⁷² United Nations Press Release, “United Nations expert calls for renewed efforts for a comprehensive judicial reform in the Russian Federation”, 29 May 2008.
- ⁷³ CAT/C/RUS/CO/4, para. 13.
- ⁷⁴ Ibid., para.17.
- ⁷⁵ Ibid., para. 8.
- ⁷⁶ Communication No.815/1998, Views adopted on 5 July 2004 (A/60/40).
- ⁷⁷ United Nations press release of 14 February 2005.
- ⁷⁸ A/HRC/4/41, para. 354.
- ⁷⁹ CAT/C/RUS/CO/4, para. 20.
- ⁸⁰ CRC/C/RUS/CO/3, para. 85.
- ⁸¹ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 2, para. 7.
- ⁸² Ibid., para. 10.
- ⁸³ CRC/C/RUS/CO/3, para. 38.
- ⁸⁴ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 2, para. 10.
- ⁸⁵ E/CN.4/2006/95/Add.5, para. 1397. See also A/HRC/7/28/Add.1, paras. 1723-1725.
- ⁸⁶ A/HRC/7/28/Add.1, para. 1723.
- ⁸⁷ CCPR/CO/79/RUS, para. 22.
- ⁸⁸ UNIC submission to the UPR on Russian Federation, p. 1.
- ⁸⁹ A/HRC/7/28/Add.1, para. 1723.
- ⁹⁰ United Nations press release of 9 October 2006.
- ⁹¹ A/HRC/7/28/Add.1, para. 1724.
- ⁹² Ibid., para. 1723. See also A/HRC/4/58, paras. 23-24-25.
- ⁹³ CAT/C/RUS/CO/4, para. 22.
- ⁹⁴ CCPR/CO/79/RUS, para. 20.
- ⁹⁵ Ibid., para. 18.

⁹⁶ E/C.12/1/Add.94, para. 15.

⁹⁷ E/C.12/1/Add.94, para. 46.

⁹⁸ CERD/C/RUS/CO/19, para. 25

⁹⁹ E/C.12/1/Add.94, para. 45.

¹⁰⁰ A/57/38, paras. 382, 383 and 385.

¹⁰¹ E/C.12/1/Add.94, para. 22.

¹⁰² 2004-2007 UNDP Country Programme for the Russian Federation, op.cit., p. 2,.

¹⁰³ E/C.12/1/Add.94, para. 25.

¹⁰⁴ UNDP, *Europe and the CIS Regional MDG Report 2006*, p. 34, available at http://www.undp.ru/publications/NMDG-AFFA_eng.pdf .

¹⁰⁵ A/57/38, para. 387.

¹⁰⁶ E/C.12/1/Add.94, para. 31.

¹⁰⁷ Ibid., para. 33. See also, UNDP, *Human Development Report 2005*, p. 159, available at: http://hdr.undp.org/en/media/HDR05_complete.pdf.

¹⁰⁸ E/C.12/1/Add.94, para. 35.

¹⁰⁹ UNFPA submission to the UPR on Russian Federation, p. 2.

¹¹⁰ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 2, para. 9.

¹¹¹ CRC/C/RUS/CO/3, para. 60. See also UNODC, *Annual Report 2007*, p. 43, available at http://www.unodc.org/documents/about-unodc/AR06_fullreport.pdf.

¹¹² E/C.12/1/Add.94, para. 55.

¹¹³ *UN in Russia*, "Translating economic growth into sustainable human development with human rights, May-June 2008, No.3 (58)", p. 16, available at: http://www2.unrussia.ru/eng/Newsletter/03_2008/OON58.pdf.

¹¹⁴ E/C.12/1/Add.94, para. 56.

¹¹⁵ CERD/C/RUS/CO/19, para. 26.

¹¹⁶ C/C/RUS/CO/3, para. 64.

¹¹⁷ E/C.12/1/Add.94, para. 37.

¹¹⁸ CRC/C/RUS/CO/3, para. 64.

¹¹⁹ CERD/C/RUS/CO/19, para. 27.

¹²⁰ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 2, para. 9.

¹²¹ CRC/C/RUS/CO/3, para. 49.

¹²² UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 2, para. 10.

¹²³ CERD/C/RUS/CO/19, para. 13.

¹²⁴ E/C.12/1/Add.94, para. 11.

¹²⁵ CERD/C/RUS/CO/19, para. 24.

¹²⁶ Ibid., para. 20.

¹²⁷ UNHCR, *Global Appeal Report 2007*, Strategies and Programmes, p. 252, available at: <http://www.unhcr.org/static/publ/ga2007/ga2007toc.htm>.

¹²⁸ CCPR/CO/79/RUS, para. 25.

¹²⁹ UNHCR, *Global Appeal Report 2007*, op.cit.

- ¹³⁰ CAT/C/RUS/CO/4, para. 15.
- ¹³¹ CRC/C/RUS/CO/3, para. 66.
- ¹³² CERD/C/RUS/CO/19, para. 21.
- ¹³³ UNHCR, *Global Appeal Report 2007*, op.cit.
- ¹³⁴ CCPR/CO/79/RUS, para. 13.
- ¹³⁵ CCPR/CO/79/RUS/Add.1, p. 5.
- ¹³⁶ CAT/C/RUS/CO/4, para. 24.
- ¹³⁷ E/CN.4/2006/61/Add.2, para. 56. See also A/HRC/Sub.1/58/23, paras. 16 and 32.
- ¹³⁸ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 1, para. 4.
- ¹³⁹ See UNFPA submission to the UPR on Russian Federation, p. 3.
- ¹⁴⁰ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 3, para. 12. See also UNFPA submission to the UPR on Russian Federation, p. 2; UNDG, 2006 Resident Coordinator Annual Report, available at <http://www.undg.org/rcar.cfm?fuseaction=RCAR&ctyIDC=RUS&P=490>; 2004-2007 UNDP Country Programme for the Russian Federation, 2003, p. 2, available at [http://www.undp.ru/index.phtml?iso=RU&lid=1&pid=167&cmd=text&id=\\$82](http://www.undp.ru/index.phtml?iso=RU&lid=1&pid=167&cmd=text&id=$82).
- ¹⁴¹ 2007 Resident Coordinator's Annual Report and Workplan 2008, p. 2, available at [www.undp.ru/download.phtml?\\$697](http://www.undp.ru/download.phtml?$697).
- ¹⁴² 2008-2010 UNDP Country Programme for the Russian Federation p. 2, available at [http://www.undp.ru/index.phtml?iso=RU&lid=1&pid=167&cmd=text&id=\\$200](http://www.undp.ru/index.phtml?iso=RU&lid=1&pid=167&cmd=text&id=$200).
- ¹⁴³ Russian Federation's Voluntary Pledge submitted in support of its candidacy to the membership of the HRC, New York, 2006, p. 1-2, accessible at <http://www.un.org/ga/60/elect/hrc/russianfed.pdf>.
- ¹⁴⁴ CERD/C/RUS/CO/19, para. 36.
- ¹⁴⁵ CAT/C/RUS/CO/4, para. 29.
- ¹⁴⁶ CCPR/CO/79/RUS/Add.1, para. 26.
- ¹⁴⁷ Ibid.
- ¹⁴⁸ Letter from the Special Rapporteur for Follow-up on Concluding Observations, Human Rights Committee, 12 October 2005.
- ¹⁴⁹ A/HRC/7/3/Add.2, para. 532. See also E/CN.4/2006/6/Add.2, paras. 249-274.
- ¹⁵⁰ A/HRC/4/33, para. 15.
- ¹⁵¹ E/CN.4/2006/61/Add.2, para. 86.
- ¹⁵² A/HRC/4/19/Add.3, paras. 80-95.
- ¹⁵³ United Nations press release of 29 May 2008, op.cit.
- ¹⁵⁴ CRC/C/RUS/CO/3, para. 60.
- ¹⁵⁵ UNFPA submission to the UPR on Russian Federation, p. 4.
- ¹⁵⁶ UNICEF submission to the UPR on Russian Federation, p. 4, para. 16.
